

Distr.: General
19 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٥١ من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٧/٦٧. وقد وجه الأمين العام في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ مذكرات شفوية إلى إسرائيل وجميع الدول الأعضاء الأخرى يلفت فيها انتباهها إلى أحكام قرارات الجمعية العامة ١١٤/٦٧ إلى ١١٨/٦٧ المتصلة بهذا الموضوع، ويطلب منها تقديم معلومات بحلول ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ فيما يخص أي إجراء اتخذ أو يُتوخى اتخاذه فيما يتعلق بتنفيذ تلك القرارات. وقد ورد ردان مؤرخان ٢٧ حزيران/يونيه و ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ من الدانمرك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية استجابة للطلب الوارد في الفقرة ٤ من القرار ١١٧/٦٧ ضمن جملة أمور أخرى. ويرد النص الكامل للردين في هذا التقرير. ولم ترد أي معلومات من الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١١٧/٦٧.

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

060913 040913 13-43161 (A)



١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١١٧/٦٧ فيما يتعلق بممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها.

٢ - ووجه الأمين العام في مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ انتباه الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة إلى قرارات الجمعية العامة ١١٤/٦٧ إلى ١١٨/٦٧، المؤرخة جميعاً ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وطلب إلى الممثل الدائم أن يبلغه، بحلول ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، بأي خطوات تكون حكومته قد اتخذتها أو تتوخى اتخاذها لتنفيذ أحكام القرارات ذات الصلة بالموضوع.

٣ - وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، بعث الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء الأخرى يلفت فيها انتباهها إلى أحكام قرارات الجمعية العامة ١١٤/٦٧ إلى ١١٨/٦٧ ذات الصلة بالموضوع، ويطلب منها تقديم معلومات بحلول ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ فيما يخص أي إجراء اتخذ أو يتوخى اتخاذه فيما يتعلق بتنفيذ تلك القرارات.

٤ - وورد رد مؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣ من إسرائيل استجابة للطلب الوارد في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١١٧/٦٧. وفيما يلي النص الكامل للرد:

رغم الدعم المتواصل الذي تقدمه إسرائيل للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا، فقد قررت أن تصوت ضد القرارات بسبب طابعها المسيّس للسافر وتمشيا مع النمط السابق الذي سلكته في التصويت.

ورغم الخطر الشديد والمستمر الذي يتهدد أمن إسرائيل، فقد بذلت قصارى جهودها في سبيل تقديم المساعدة الإنسانية للسلطة الفلسطينية وهيئة الظروف المناسبة لنموها الاقتصادي. فقد جرى تكثيف التعاون طوال عام ٢٠١٢ مع هيئات المجتمع الدولي المعنية العاملة في الميدان، مما ساعد على نجاح تنفيذ عشرات المشاريع، إلى جانب اتخاذ تدابير شتى ترمي إلى تخفيف وطأة الضنك الاقتصادي.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، أعلنت إسرائيل أنها ستقوم بإصلاح نظام دخول البضائع إلى غزة وتعزيز تدفق مواد البناء اللازمة للمشاريع المدنية. وفي هذا الإطار، وافقت إسرائيل حتى الآن على ٢٦١ مشروعاً ممولاً من المجتمع الدولي، من بينها ١١٤ مشروعاً تقوم الأونروا بتنفيذها (وقد أتمت الوكالة حتى الآن ٦٩ مشروعاً، وما زال تنفيذ ١٧ مشروعاً جارياً، بينما لم يبدأ بعد تنفيذ ٢٨ مشروعاً).

ويتواصل التعاون الإيجابي بين إسرائيل والأونروا يومياً. وتحسنت علاقات العمل مع مكتب الوكالة في الضفة الغربية على امتداد السنتين الماضيتين. ويشمل

ذلك التعاون تنسيق تنقل موظفي الأونروا يوميا بين الضفة الغربية وقطاع غزة وكذا دخولهم إليهما وخروجهم منهما.

وفي عام ٢٠١٢، عبر نحو ٥٧ ٥٤٠ شاحنة إلى غزة عبر محطة كيرم شالوم، مقارنة بما عدده ٥٣ ٨٧٤ شاحنة في العام ٢٠١١. ويشمل هذا الرقم ١٥ ٨٥٩ شاحنة تحمل مواد البناء (الرمال والحصى والخرسانة والحديد، إلخ) لمشاريع بمولها المجتمع الدولي، قياسا إلى ما عدده ١١ ٣٥٢ شاحنة في العام ٢٠١١. ومن المهم التأكيد على أن قدرة معبر كيرم شالوم تفوق الاحتياجات الحالية ولا يستغلها المجتمع الدولي على نحو كامل. ولذا تدعو إسرائيل الوكالة إلى أن تستخدم قدرة المعبر استخداما إضافيا وتزيد من حجم شاحناتها الواردة إلى قطاع غزة.

ونظرا إلى شدة هطول الأمطار وما صاحبها من فيضانات في فصل الشتاء الماضي، تقدمت الأونروا بطلب إلى السلطات الإسرائيلية لمساعدة السكان المتضررين ومدعم بالمعدات والأغذية والمأوى. واستجابت إسرائيل لذلك الطلب حيث أذنت لموظفي الوكالة باستخدام الطرق المخصصة للأغراض العسكرية ونسقت هذا الأمر معهم بما مكن من الوصول إلى المناطق التي تحاصرها المياه.

ورغم جهود الحكومة الإسرائيلية ورغم تحسن الظروف الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة كليهما، استمر الإرهاب الفلسطيني بلا هوادة. وشهد عام ٢٠١٢ زيادة حادة في الهجمات الإرهابية من قطاع غزة، شملت صواريخ، وأجهزة منفجرة يدوية الصنع ونيران القناصة ومحاولات التسلّل. وبلغ مجموع الحوادث ١٦٣ حادثا (باستثناء الهجمات بالصواريخ)، مقارنة بما عدده ٨٩ حادثا في العام ٢٠١١. وحصل أيضا تصعيد حاد في الهجمات بالصواريخ، لا من حيث العدد (٢١١ في المائة) ولا من حيث المدى والدقة.

وردا على تصعيد هجمات حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في قطاع غزة، أطلقت إسرائيل عملية "عمود الدفاع". وشهدت الأشهر التي سبقت العملية ازدياد الحوادث الواقعة على طول الحاجز الحدودي لا من حيث تواترها ولا من حيث خطورتها. فأمام الأجهزة المتفجرة ونيران القناصة والنيران المضادة للدبابات وتفخيخ أحد الأنفاق، إلى جانب سقوط ٧٨٧ صاروخا في إسرائيل منذ بداية العام ٢٠١٢، أصبح من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أكثر من مليون مدني إسرائيلي مقيمين في الجنوب.

وعلى امتداد الثمانية أيام التي استغرقتها العملية، تعاونت إسرائيل مع المنظمات الدولية والممثلين الحكوميين على توفير المساعدة لسكان غزة المدنيين. وشملت تلك المساعدة تنسيق نقل ١٥٠ حمولة على متن شاحنات تحتوي على ٦٠٠٠ طن من الأغذية، والموافقة على تصاريح الخروج لتلقي العلاج الطبي في إسرائيل، وكذلك ترتيب دخول ٢٠ حمولة على متن شاحنات تحتوي على أدوية ومعدات طبية.

ونظرا إلى الوضع الأمني، جرى فتح معبر كيرم شالوم لمدة ثلاثة أيام أثناء العملية. بيد أن ٤٣١ فقط من أصل ٥٤٠ شاحنة من الشاحنات التي حصلت على الموافقة للدخول إلى قطاع غزة وصلت إلى المعبر ودخلت. واضطر خطر إطلاق الصواريخ سائقي الشاحنات على جانبي الحدود إلى المكوث بعيدا من المعبر.

وإبان الفترة، أطلق ما لا يقل عن ١٥٣٢ صاروخا على مناطق من إسرائيل شديدة الكثافة السكانية، شملت قذائف طويلة المدى، وعرضت الملايين من المدنيين لخطر حقيقي. وبلغ مجموع الإسرائيليين الذين قتلوا ستة (من بينهم جنديان) والذين جرحوا ٢٥٠ بل أكثر.

إن إسرائيل تدعم المهمة الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا وتعترف بأهمية مساهمتها في تحقيق رفاه اللاجئين الفلسطينيين. ولئن كانت إسرائيل تعتقد بأن الوكالة يمكن أن تكون أداة مهمة في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، فهي قلقة من مسألة تسييس دورها. وترى إسرائيل أن أي قرار أتخذ بشأن الأونروا يجب أن يتناول عملياتها فحسب، وأن يتجنب المسائل السياسية المقحمة التي تخل بمفاوضات الوضع الدائم وتعزيز مصالح أحد طرفي الصراع.

وتجند إسرائيل أن توحد القرارات المتعلقة بالأونروا وأن تحذف منها كل العبارات السياسية الدخيلة.

وتتطلع إسرائيل إلى مواصلة تعاونها مع الأونروا وعلاقات العمل التي تربطها بها. لذا فإنها تحث لأمين العام والأونروا على النظر في الوسائل المناسبة التي تمكن الوكالة من أداء ولايتها الأصلية بروح من المسؤولية والمساءلة وبما يخدم مصالح الذين أنشئت من أجلهم.

٥ - وورد رد مؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ من الدائمك استجابة للطلب الوارد في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١١٧/٦٧. وفيما يلي النص الكامل للرد:

فيما يتعلق بالقرار ١١٤/٦٧، الفقرة ٤، والقرار ١١٦/٦٧، الفقرة ٢٤، دعمت الدانمرك في عام ٢٠١٣ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بمساهمة أساسية قدرها ٩٠ مليون كرونة دانمركية كجزء من دعمها المتواصل للوكالة. وقد عُزز مبلغ ٧٠ مليون كرونة الممنوح كمساهمة سنوية في عام ٢٠١١ بمبلغ إضافي في عام ٢٠١٢ قدره ٢٠ مليون كرونة دانمركية. وعلاوة على ذلك، وفرت الدانمرك مبلغاً إضافياً قدره ٣ ملايين كرونة دانمركية دعماً لأعمال الوكالة فيما يتعلق برقمنة محفوظاتها من الصور الفوتوغرافية، وكل ذلك تعبير عن دعم المهمة الإنمائية للوكالة واستثمار مهم في مستقبل اللاجئين الفلسطينيين.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل شركة الرعاية الصحية الدانمركية نوفو نورديسك في إطار اتفاق شراكة مع الوكالة لتحسين النظم الصحية ومكافحة داء السكري والأمراض المرتبطة به بالنسبة للاجئين الفلسطينيين.

أما فيما يخص الفقرة ٢٣ تحديداً من القرار ١١٦/٦٧ بشأن الاعتمادات المخصصة للهيئات والمنح الدراسية في مجال التعليم العالي للاجئين الفلسطينيين، فقد دعمت الدانمرك في عام ٢٠١٢ التعليم العالي لفلسطينيين من خلال مركز الزمالات التابع للوكالة الدانمركية للتنمية الدولية.

وفيما يتعلق بالقرار ١١٧/٦٧ الذي تدعو فيه الجمعية العامة جميع الأطراف المعنية أن تزود الأمين العام بأي معلومات ذات صلة بالموضوع تكون في حوزتها بشأن ممتلكات العرب وما لهم من أصول وحقوق للملكية في إسرائيل، تقدم الدانمرك إسهاماتها من خلال الإبلاغ المتواصل عن الحالة السياسية والإنمائية العامة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلاوة على ذلك، تساهم الدانمرك في تقديم المعلومات ورصد القضايا من خلال تقديم الدعم إلى منظمات حقوق الإنسان العاملة في الميدان.

٦ - وورد رد مؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية استجابة للطلب الوارد في الفقرة ٥ من القرار ١١٥/٦٧ والفقرة ٦ من القرار ١١٧/٦٧. وفيما يلي نص الرد الوارد في هذا الموضوع:

تعد المملكة المتحدة من بين البلدان الداعمة للأونروا منذ زمن بعيد وقد كانت في عام ٢٠١٢ هي ثالث أكبر جهة مانحة مساهمة في الصندوق العام (بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي). والترتيب الحالي للتمويل المتعدد السنوات، بمساهمة في الصندوق العام قدرها ١٠٦,٥ ملايين جنيه استرليني للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ هو تجديد للاتفاق الخماسي السابق وزيادة بالقيم الحقيقية في دعم

المملكة المتحدة، بما يحافظ على حصتها في الصندوق العام فيما يناهز ٨ في المائة. ويقترن مبلغ ٣١,٥ مليون جنيه استرليني من أصل ١٠٦,٥ ملايين جنيه استرليني بالإصلاح والنتائج. وقدمت المملكة المتحدة أيضا الدعم التقني للأونروا لمساعدتها على تعزيز ورصد كفاءة برامجها التعليمية والصحية وفعاليتها.

وإضافة إلى هذا الدعم الكبير من الموارد الأساسية، توفر المملكة المتحدة تمويلا متعدد السنوات لبرنامجين إضافيين من برامج الوكالة في غزة. فهي تدعم الوكالة في بناء ١٢ مدرسة بمساهمة قدرها ١٤,٦ مليون جنيه استرليني في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وتدعم المملكة المتحدة برامج الأونروا لإيجاد فرص العمل بمساهمة قدرها ١٤,٤ مليون جنيه استرليني في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وهي برامج تمكن المستضعفين من اللاجئين من تلبية احتياجاتهم الأساسية بتزويدهم بفرص عمل مؤقتة.

ولمساعدة الأونروا على مواجهة العبء المتزايد الواقع على عاتقها من جراء الأزمة في سوريا، قدمت المملكة المتحدة للوكالة مبلغا قدره ٥ ملايين جنيه استرليني لدعم عملها مع اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من العنف في سوريا. وسيساعد ذلك المبلغ في دعم ما يفوق ٣٥٠.٠٠٠ لاجئ فلسطيني في سوريا بواسطة طرود الأغذية ولوازم الإغاثة.

٧ - ولم ترد أي معلومات من الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١١٧/٦٧.